2788 1239

القدس: التعامل بحرص شديد

بيتر ميليت*

في معرض بالقدس أقيم حديثاً، شاهدت مجموعة من المعروضات المشوقة، والتي تدفع، في الوقت نفسه، إلى التفكير.

إحدى المعروضات كانت عبارة عن علبة أعواد ثقاب (كبريت) بسيطة، من النوع الذي يُفتح غطاؤها للأعلى. لكن الفرق الوحيد هنا هو أن رؤوس أعواد الثقاب تلك كانت على شكل قبب ومآذن وأبراج كنائس في القدس. والرسالة كانت واضحة، وهي أن هذه المدينة قابلة للاشتعال. فإذا لم يتم التعامل معها بحرص، ولم يتم احترام الحقوق والحساسيات لأتباع الأديان الثلاثة العظيمة الذين يعتبرون أن هذه المدينة هي مدينتهم وحقهم، فسيكون هذا مثل لعب بالنار.

وحديثاً أيضاً، صدر كتاب عن المدينة، يبدأ بالسطر التالي: "تاريخ القدس هو تاريخ العالم". وهذا التاريخ ملطخ بالمجازر والفوضى والقتل. فقد هدم نبوخذ نصّر المدينة في القرن السادس قبل الميلاد، ودمرها الرومان في العام 70 من الميلاد، ونهبها الصليبيون في القرن الحادي عشر. وقد كانت وحشية هذه الأحداث مروعة حقاً، من قبيل عمليات الحصار الرهيبة التي تليها مذابح تشمل تقطيع وصلب واغتصاب السكان المذعورين.

لماذا هنا؟ ما هو السر وراء هذه البلدة الصغيرة التي تثير مثل هذا العنف والتعصب؟ إذ بخلاف معظم المدن المزدهرة، فإنه لا يوجد في القدس نهر ولا بحر ولا موارد، ومع ذلك أصبحت مهمة جدا للعديد من الثقافات المختلفة؛ فهي أيقونة، بحيث أصبح أي مسعى لإنشاء حضارة نبيلة يسمى "القدس الجديدة".

الجواب هنا هو الدين. فبالنسبة لليهود والمسيحيين والمسلمين، هذه هي المدينة المقدسة، حيث يحتشد المصلون في أكثر المواقع المقدسة فيها، مثل حائط المبكى (البراق)، وكنيسة القيامة، والمسجد الأقصى.

منظر عام للمسجد الأقصى (يسار) وقبة الصخرة المشرفة (يمين) في مدينة القدس القديمة - (أرشيفية)

وفي الماضي، سعى أتباع الديانات المختلفة وراء الملكية الحصرية للمدينة، فكان المؤمنون بديانة معينة يمحون غالباً أي أثر واضح للديانات الأخرى، ويذبحون الأبرياء، ويطردون المهزومين، ويهدمون الأماكن المقدسة الخاصة بهم.

أما في العصر الحديث، فقد تولدت قناعات جديدة تحث على التعايش وحرية العبادة وسيادة القانون. واليوم، تتواجد وتتعايش الديانات الثلاث جنبا إلى جنب، ويأتي المؤمنون من بلدان بعيدة للصلاة في الكنائس والمعابد والمساجد التي تملأ المدينة القديمة.

هناك العديد من الثقافات المختلفة التي تترابط وتتداخل في القدس. ويحتاج هذا الوضع الحساس القائم إلى الحماية والمحافظة عليه. فعلى عكس الماضي، عندما كانت الأخبار تحتاج إلى شهر للوصول إلى بلدان أخرى، فإن ما يحدث في القدس اليوم يتردد صداه في جميع أنحاء العالم. والأفعال التي تمس القناعات الراسخة للديانات الأخرى، يمكن أن تشعل التوترات الدينية والسياسية، والتي قد تشعل أيضا فتيل ردود الفعل العنيفة في المدينة وفي أماكن أخرى.

إن السير في المدينة القديمة؛ في أحياء المسلمين والمسيحيين واليهود والأرمن، هو تجربة رائعة حقا. ويمكنك أن تشعر عند زيارة الأماكن المقدسة، بما وصفه أحد الكتاب بـ"القدسية المعدية".

وعلى الرغم من ذلك، فقد تم وصف القدس بـ"الكأس الذهبية المليئة بالعقارب"! فهناك توترات كامنة تحت السطح، تماما مثل علبة أعواد الثقاب التي ترمز إلى مخاطر الإخلال بالتوازن الدقيق في القدس. ومن مصلحة الجميع التعامل مع هذه التوترات بحرص شديد.

*السفير البريطاني في الأردن

"أبجد هوز" الإصلاح!

رنا الصباغ

rana.sabbagh@alghad.jo

بعد قدح شرارة الربيع الأردني -بإيجابياته وسلبياته- بات واضحا اليوم أن الكرة الوحيدة في ملعب الإصلاح، تحولت إلى عملية تحول سياسية-اقتصادية ممنهجة على مدى ثلاث سنوات، وفق خريطة طريق جديدة حدّدها الملك في خطاب العرش، في افتتاح الدورة البرلمانية يوم الأحد الماضي.

تلك خلاصة الرسالة التي وصلت للقوى الموالية والتيارات المعارضة -بما فيها الإخوان المسلمون وعناقيد ما تبقى من "التجمع الوطني الإسلامي" -مدعومة بسلسلة إجراءات استباقية أظهرت انتصار العصب المحافظ، الذي يوظف العشائرية، من الأصول والمنابت كافة، في فرض رؤيته.

فالخطاب الملكي يعكس في ثناياه تحررا من ضغوط القفزات السريعة نحو الإصلاح، بعيدا عن المعطيات التي فرضها على الأردن الرسمي تحدّي ما كان يعرف بـ"الربيع العربي" مطلع العام 2011، قبل أن يستعيد (الأردن الرسمي) توازنه، خصوصا عقب انحراف المسار الثوري في مصر وسورية وتونس وليبيا صوب العنف وعدم الاستقرار، المرفوضين من الجميع.

حسنا إذن، القيادة تحررت من ضغوط الداخل والخارج، ليتم شق طريق صوب "تفصيل" أنموذج أردني على مستوى الإقليم.

جميع مكونات الدولة تشترك في مسؤولية فشل طرح بديل مقنع لبرنامج الإصلاح السياسي الرسمي المتدرج والمبرمج، ما وفّر أريحية لدى صانع القرار، بعد أن مرّت بخير موجة الربيع الأردني، ليس بسبب تقادم الوقت، بل لمرونة صانع القرار وحنكته السياسية في التعامل مع التحديات، ورهانه المسبق على فشل التغيير الثوري.

أسباب التحول الأخير عديدة.

فعلى الأرض، لم يبق حراك، "بل حراكيون". فأهم رموزه إما التقطوا "الجزرة"، أو هم قيد المحاكمة بتهمة تقويض النظام.

والأحزاب التقليدية فشلت، كعادتها، في اجتراح برامج بديلة لمواجهة التحدّيات الاقتصادية والسياسية على نحو يشحذ همم الأغلبية الصامتة، المحشورة بين خيار حزب السلطة أو الإخوان؛ التيار الذي تصرف بأنانية وتسلط ليتصدر الحراك الشعبي ومحاولا فرض أجندته، مستأسدا بصعود نجم الإسلام السياسي في دول التحول.

في السياق، انتكس التيار المدني الديمقراطي والليبرالي الذي بدأ يتشكّل رافعا لواء دولة المواطنة والحاكمية الرشيدة، لتغيير المفاهيم السائدة وبناء هوية وطنية عصرية بعيدا عن المحاصصة الجغرافية والعشائرية، وهي أساس المعادلة السياسية.

تجربة الانتقال إلى حكومة برلمانية -كما أرادها الملك- لم تنجح. كان ذلك متوقعا لكل من يفهم أبجديات السياسة، بسبب ضمور الأحزاب التقليدية، وهشاشة الكتل البرلمانية، وسيادة الفردية وطغيان الذات، وعجز الالتزام الكتلوي والائتلافي عن فرض إيقاعه على مجلس النواب.

وأغلبية الشعب ما تزال منقسمة حول الهوية، ما يخلق عدم توافق حيال الإصلاح السياسي. ويظل الأردنيون بين مطرقة الأمن وسندان البطالة والفقر وارتفاع الأسعار والفساد المستوطن. وتهاوى أيضا ما تبقى من دور للسلطة الرابعة في المراقبة والمساءلة. يتجلى ذلك في سيل انتقادات تعرضت لها الحكومة أثناء مناقشة تقرير الحريات في مجلس حقوق الإنسان في جنيف مؤخرا؛ إذ بدا ملف الأردن متخما بتجاوزات غير مسبوقة، مبتّ قانون المطبوعات والنشر، ومحكمة أمن الدولة، وتقييد حرية التعبير، ومعاملة النشطاء وغيرهم في مراكز التوقيف.

جميع مكونات الدولة تشترك في مسؤولية فشل طرح بديل مقنع لبرنامج الإصلاح السياسي الرسمي المتدرج والمبرمج

وفي غمرة الفوضى التي تخللت المنطقة منذ ثورة تونس، تحول تركيز الدول المانحة الرئيسة -مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي- من نصيحة الإصلاح إلى أمن الأردن واستقراره.

اليوم، يعود النهج التقليدي المحافظ ليسيطر على مفاصل الدولة الرسمية: الجهاز البيروقراطي، ومجلس الأمة، والمربع الأمني، بعد خروج طاهر المصري؛ آخر رموز الإصلاح الحقيقي. وبالتالي، خفت الصوت المكتوم القادم من رحم المؤسسة الرسمية، بكسب قراءة قوى وطنية إصلاحية وأحزاب معارضة.

لكن يؤمل أن لا تغشي نشوة الانتصار على عيون أصحاب القرار، وتدفعهم إلى دفن الرؤوس في الرمال، مستغلين فقدان توازن قوى المعارضة التقليدية والحراك، إلى جانب الردّة عن التحول في مصر والعنف في سورية. فالأمور على الأرض صعبة ومعقدة.

فقد تراجعت شعبية د. عبدالله النسور وفريقه الوزاري بعد مرور 200 يوم على تشكيل حكومته؛ بل وتهاوت لتحطم الرقم القياسي لسلفه د. فايز الطراونة. والأخطر أن نسبة كبيرة (64 ٪) من العينة الوطنية ترى أن الأمور تسير في الاتجاه الخاطئ، نتيجة غياب شعور الناس بإمكانية تحسن الاقتصاد.

وضع البرلمان ليس أفضل حالا، رغم أنه جاء بعد التعديلات الدستورية وإقرار قانون انتخاب جديد أبقى على الصوت الواحد مع بعض مساحيق التجميل. فنسبة الثقة الشعبية في أداء البرلمان لم تتخط حاجز 31 ٪ في جميع مسؤولياته.

فعنوان القنبلة الموقوتة التي "تتكتك" في أحضاننا: اقتصاد وعدالة مجتمعية. هذه الثنائية أهم لدى رجل الشارع من وضع أسس جديدة تريدها أقلية نخبوية لممارسة الحكم، بعيدا عن معايير عصرية تأخذ بالاعتبار المحاذير الداخلية وتراجع سيادة القانون.

فبعد كل السياسات غير الشعبية التي تنفذها حكومة د. النسور لضبط عجز الموازنة وتخفيض الإنفاق، لم يتحسن كثيرا وضع الموازنة. ورغم كل قرارات رفع الأسعار، فإن الإيرادات المحلية لا تغطي سوى 85.9 ٪ من النفقات الجارية. وتبدو مؤشرات العين العام مقلقة للغاية، لأنها ستقفز إلى 79 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي أواخر هذا العام، رغم ارتفاع احتياطيات البنك المركزي من النقد الأجنبي.

في المقابل، لم تقدم الحكومة رسالة موازية للشعب، توقد لديه شعلة أمل بانتعاش اقتصادي وتحسن أحواله، تتعدى إصرار الرئيس على رفع الأسعار وتقليص الدعم.

لن تستقيم الأوضاع الاقتصادية والمالية ما لم تنخفض النفقات الجارية. لكن هذه معادلة شبه مستحيلة، اذا لم يتم تخفيض حوالي 800 مليون دولار من بند النفقات المستترة التي لا تخضع لرقابة مجلس النواب. فالاعتماد على المنح الخارجية ودول الخليج لم يعالج مشكلة المديونية. وقد تختلف مقاربة الحلفاء العرب والغربيين في حال تغيرت ظروف المنطقة السياسية. واستمرار اللجوء إلى جيوب المواطنين، بما كسّر دعائم الطبقة الوسطى -عماد الاستقرار والتقدم- وألحق مساحات منها بطبقة الفقراء المسحوقين، ما هو إلا لعب بالنار. وأزمة الطاقة قنبلة موقوته أخرى، تحتاج إلى معجزة؛ حال العاطلين عن العمل وغالبيتهم شباب تائه.

عود على بدء.

كلاكيت.. المشهد الأخير في مسلسل الإصلاح

اليوم، يجد الأردنيون أنفسهم أمام مناقشة جديدة لـ"أبجد هوز" الإصلاح، تستدعي دعم مجلس الأمة والحكومة وسائر مكونات المجتمع.

العناوين المطروحة حيوية ومفصلية: تطوير قانون الانتخاب، وقانون الأحزاب لتأسيس أحزاب برامجية تعزز مفهوم الحكومات البرلمانية؛ وتطوير قانون البلديات واستكمال مشروع اللامركزية؛ وتعديل تشريعات بحيث تنسجم مع التعديلات الدستورية، بما فيها قانونا محكمة أمن الدولة واستقلال القضاء.

المؤسسات الرسمية كسبت الجولة الأولى في معركة الإصلاح، والتي ترى فيها القوى المحافظة خطة متقدمة، بينما تنتقدها تيارات المعارضة باعتبارها ردّة عن الإصلاح، استغلالا للاستحقاقات الإقليمية في سورية وفلسطين. كما ترى فيها استدارة مستترة نحو حقبة الأحكام العرفية التي ألغيت قبل عقدين.

الكرة اليوم في ملعب أغلبية مكونات المجتمع والأحزاب الجديدة والتقليدية، للتعامل مع التغيرات الموعودة في حدود خريطة الطريق؛ آخر طبعة. فهل ينجح المكون السياسي المدني في إسماع صوته، والمشاركة في وليمة الإصلاح؟

INVESTBANK البنك الاستثماري

البطاقة الائتمانية التي تكافئك نقداً!

2% كاش باك

+962 6 500 1515

في التعليم: الوصل بين اليد والعقل

د. حمود سالم عليمات

الإنسان هو محل الدراسة والبحث في العلوم الطبيعية والإنسانية؛ وكل منها يهتم بشيء من القدرات أو المكونات الإنسانية؛ سواء كانت فردا أم جماعات أم مجتمعا. فالإنسان موزع مفكك بين هذه العلوم. ولكن المهم أن لا يكون الإنسان مفككا في التعليم.

وما يعنينا في هذا المقال، هو الإشارة إلى تلك النظم التعليمية التي توزع الطلبة وفق تصنيفات تقوم، في الغالب، على اختبارات هي في الأصل قاصرة عن الإحاطة بمجمل القدرات الإنسانية. فالمعدل في الدراسة (أو الدرجة على مقاييس الاختبار) يحظى بالاهتمام والتأثير في مصائر الناس ومستقبل حياتهم المهنية والاجتماعية، تعسفا.

هذا المعدل في نظامنا التعليمي السائد؛ سواء في التعليم العام أو التعليم الجامعي، يقوم على أساس قياس قدرات إنسانية محددة، لا تتعدى الذاكرة والحفظ. وهو نظام تعليمي يصفه البعض بالأسلوب البنكي في التعليم من دون فوائد؛ أي الإقراض والاسترداد. فهو نظام يُقرض الطلبة معلومات، أو يجبرهم على اقتراضها، ثم يطلب منهم إعادتها في الاختبار؛ ولا بأس في أن لا تعود كلها، فلو عاد قسم كبير منها يكفي للحصول على الدرجات العليا في الامتحان.

وهذا التعليم في جانب منه يُفرز الطلبة إلى مسار أكاديمي وآخر مهني، بناء على العلامات وقليل من الاهتمامات. وحتى الاهتمام المتجدد بالالتحاق بالتعليم الصناعي، هو في أعماقه وسيلة للحصول على مقاعد في الجامعة، والعودة إلى المسار الأكاديمي.

فالذين يجيدون استخدام بعض القدرات العقلية (الذاكرة وسواها)، يذهبون إلى المسار الأكاديمي. أما الذين يعملون بأيديهم، فيتجهون إلى المسار المهني (المهارة). وهي عملية أشار إليها أحد المفكرين بـ"عملية الفصل بين اليد والعقل". فبهذه العملية، يتم الفصل بين القدرات الإنسانية؛ فينشأ جيل من المتعلمين أو المتدربين ناقصي التأهيل والقدرات. إذ إن الذي يعمل بقدرات عقلية (محدودة أصلا)، لا يستخدم قدراته الجسدية؛ والذي يستخدم القدرات الجسدية لا يمتلك ما يلزم من قدرات علمية.

وتبدو نتائج هذا الفصل التعسفي في مخرجات التعليم. فالذين يتخرجون من المسار الأكاديمي، يطمحون إلى وظائف مكتبية مريحة، بعوائد مستقرة ثابتة. فيما يزاول الآخرون أعمالا مهنية، مثل الصيانة وغيرها. وأي واحد منا لا بد وأن ذاق الأمرّين في أي عملية إصلاح أو صيانة أي مرفق، سواء في البيوت أو مواقع العمل؛ فالغالب هو التجريب بناء على الخبرة العملية، وليس المعرفة العلمية المهنية الراسخة.

نسمع كثيرا عن تشجيع التعليم المهني، وأن هذا المسار معكوس الحال عندنا. فهو في الدول الصاعدة والصناعية يجتذب النسبة الأكبر من الطلبة، لكنه في نظمنا التعليمية ما يزال محل نفور، ربما لأسباب عديدة، منها عملية الفرز هذه، والتي تشي بنوع من الدونية في التصنيف.

ونتيجة لهذا الوضع غير السليم، تعاني سوق العمل من ضغوطات هائلة من خريجين لا تطلبهم هذه السوق ولا يريدونها هم أيضاً؛ ليس لعيب جوهري فيهم ولا لعيب في سوق العمل، ولكن لعيب في النظام التعليمي، وما يؤثر عليه من ثقافة وعادات وممارسات مستقرة تستعصي على التجديد والابتكار.

إن أول خطوة في إصلاح التعليم العام، هي في وضع رؤية حكيمة واعية للتعليم، يتمثل أول مكوناتها في الاهتمام بالطالب كإنسان له قدرات متعددة (نفسية، وجسدية، وعقلية، وعاطفية، واجتماعية...)، وأن النظام التعليمي يجب أن يستجيب لكامل هذه القدرات والاحتياجات الإنسانية، ويسعى إلى ترقيتها، آخذين في الاعتبار التنوع الإنساني في القدرات والاهتمامات "وكل ميسر لما خلق له".

وتتطلب هذه النظرة الشمولية أن تتسق المسارات في مسار تعليمي شمولي، يستوعب كامل القدرات الإنسانية، ويتيح في الوقت نفسه التخصص والإبداع في مجالات محددة، كل حسب اهتمامه ومواهبه وقدراته.

لقد خبرنا نظما تعليمية في دول متقدمة تشتمل على الأبعاد الأكاديمية والمهنية. فالطلبة جميعا يتعرضون لخبرات تعليمية فيها إعمال للعقل والتفكير، كما فيها إعمال لليد الموجهة بالمعرفة العلمية الرصينة، والممارسة التي تؤدي إلى ترسيخ المعرفة والمهارات، والقدرة على تحويل المعرفة إلى مهارة وممارسة، وربما تكنولوجيا وأدوات. وما أزال أحتفظ بقلم الحبر الذي شاركت ابنتي في صناعته وهي طالبة في نهاية المرحلة الإعدادية في إحدى الدول الغربية، حيث كان الطلبة يقومون بكامل عملية التصنيع: من دراسة الجدوى، إلى التصنيع والتسويق والمحاسبة والتقييم. وكيف ينسى الطلبة عملية شاركوا فيها بكامل قدراتهم العقلية والبدينة والإبداعية؟

مطلوب نظام تعليمي يصل بين اليد والعقل ولا يفصل بينهما؛ نظام يعلم الطلبة كيف يفكرون، وكيف يتعاملون مع المشكلات والتحديات، وكيف يبدعون؛ نظام تعليم يستجيب لكامل الاحتياجات الإنسانية، ويدرك مستويات النماء عند الطلبة، آخذا لها في الحسبان في مجمل العملية التعليمية.

ورقة اليانصيب وطاهر المصري والعملية الإصلاحية

مروان المعشر*

تذكّرني التطورات الأخيرة في بلدي، بنكتة مشهورة حول شخص ما فتئ يُصلي أن يربح اليانصيب، لأن أحواله ليست على ما يرام، ويحتاج إلى مال يخرجه من أزمته. وبعد سنين من الصلوات من دون أن يستجاب لدعواته، أشار عليه أحد أصدقائه أنه ربما من الحكمة أن يشتري ورقة يانصيب على الأقل، إن كان يأمل أن يكون من الرابحين.

ليس من السهل قراءة الرسالة التي تبعث بها الدولة الأردنية حين تُقصي طاهر المصري عن مجلس الأعيان، وتأتي بمجلس يغلب عليه عنصر المحافظة، ويبدو غير منسجم مع مواقف جلالة الملك المتكررة حول ضرورة الإصلاح، وعدم إمكانية الرجوع إلى الوراء على صعيد العملية الإصلاحية في هذا البلد الحبيب.

ولا يتعلق الموضوع بشخص طاهر المصري؛ فليس هناك من مناصب مخلدة لشخص. ولكن الموضوع بات يتصل بمن يعلق جرس الإصلاح داخل الدولة إن استمر مسلسل خروج من ينادي بالإصلاح منها، وليبقى داخلها بشكل عام من لم تُعرف عنه توجهات إصلاحية، حتى لا نقول أكثر من ذلك.

كيف نعيد الثقة للمواطن العادي مع وجود شعور عام بأن الدولة لم تعد تتسع لفكر أمثال طاهر المصري؛ وهو ابن النظام وخادمه الأمين، والحائز على ثقة قطاع واسع من مختلف فئات المجتمع، من شتى المنابت والأصول؟ يصعب على المرء فهم الرسالة. ولعل هناك أسبابا موضوعية، ولكن صمت الدولة يفتح الباب أمام اجتهادات مشروعة في هذا السياق.

وإن كانت الدولة لا تتسع لشخص من طراز طاهر المصري، فلمن تتسع؟ هل المطلوب أن يكون كل من يعمل في الدولة "صم، بكم، عمي"؟ هل المطلوب أن يوافق كل من يعمل في الدولة على كافة القرارات، من دون سؤال أو استفسار أو انتقاد؟ هل يُلفظ كل من يخالف بعض قرارات الدولة من داخلها خارجا، ليصبح كل من داخل السلطة نسخا كربونية تبصم ولا تفكر، تمجد ولا تنتقد؟ ما معنى أن لا تكون المعارضة الإسلامية ممثلة في "الأعيان"، ولو بشكل ضئيل على غرار المجالس الماضية؟ من المشروع أن يسأل المواطن: من يفترض أن يقوم بهذا الإصلاح التي تتحدث عنه الدولة، من داخلها؟

ليت الدولة كانت حاضرة في بيت طاهر المصري في الأيام الماضية (وأغلب الظن أنها كانت)، حين أتت إليه وفود عدة؛ ليست فقط من المتملقين الذين يقتلون الشخص ثم يمشون في جنازته، ولكن من الناس العاديين، وخاصة من الجيل الجديد الذي لا تعرفه الدولة ولا تتحاور معه لأنه يبدو أنها لم تعد تجيد إلا محاورة نفسها. ليت رموزها سمعت ما سمعته أنا من الوفود الشبابية التي أتت من مدن أردنية عدة، ومن ضفتي النهر. كلها حائرة؛ كلها تدين بالولاء للأردن وقيادته، ولكنها ما عادت قادرة على فهم الرسالة، أم أنها فهمتها بشكل واضح؟

لست ممن يعتقدون أن طاهر المصري خرج لأصوله الفلسطينية. وقد حان الوقت لوضع هذه التصنيفات الرجعية جانبا. فكلنا أردنيون طالما حملنا الجنسية الأردنية، وكلنا متساوون في الحقوق والواجبات؛ لا نرغب في تصنيفات تقسم الأردنيين، وما كان طاهر المصري إلا جامعا لهم. ولكن في غياب تفسيرات أخرى، فإن العديدين يعتقدون أن المصري أقصي لآرائه الإصلاحية، وهذا هو الأخطر والأكثر ضررا؛ لأن الموضوع لا يتعلق بشخص قدر ما يتعلق بنهج.

قد لا يكون مجلس الأعيان العنوان الرئيس للعملية الإصلاحية في البلاد، ولكن تركيبة المجلس الجديد تعكس فكر من يسيطر على عملية صناعة القرار داخل الدولة. وهو فكر لا أملك إلا أن أصنفه اليوم ضمن خانة الإقصائية والمحافظة القاتلة؛ فكر لا يريد قراءة ما يجري من حولنا قراءة متأنية بعيدة عن المكاسب قصيرة المدى، ولا يرغب في وضع اللبنات الضرورية لبناء مجتمع مستقر مزدهر تعددي، أكثر مما يرغب في المحافظة على امتيازاته على حساب الوطن.

هل نشتري ورقة اليانصيب على الأقل؟ لقد جنبنا الله ما تعرضت له دول كثيرة في المنطقة من اضطرابات وحروب. ولعل في ذلك أبلغ درس بأن نستغل ما لدينا من استقرار ووقت وإجماع على القيادة الهاشمية، للتخطيط الجاد الذي يؤدي إلى إصلاحات سياسية واقتصادية وتعليمية، تقود في نهاية المطاف إلى نمو مستدام معتمد على الذات، ومجتمع يحترم التعددية السياسية والدينية والثقافية ويحتفي بها.

ما أكثر ما تغتنينا بأننا نفعل ذلك، وما أكثر ما دلت النتائج والأفعال على الأرض بأن المستحوذين على عملية صنع القرار لا ينوون التقدم بأكثر من خطوات سلحفائية، لا تتماشى مع التحديات الراهنة!

بات من الواضح أن تقدّم الإصلاح في الأردن لا يجوز أن يرتبط بالشخوص، قدر ارتباطه بتطوير قوى سياسية شعبية، تعمل على الأرض لعقود من الزمن. فلا يمكن التأثير على عملية صنع القرار إلا من خلال تأطيرات سياسية تتحاور مع الناس، وليس مع بعضها بعضا، وتقدّم فكرا سياسيا واقتصاديا فيه حلول واضحة للتحديات التي تواجه البلد، وتكون مستعدة للعمل الشاق والطويل لتحقيق ذلك.

الإصلاح الجاد عماده الأطر المنتخبة، وليس تلك المعينة. عدا ذلك، ستبقى العملية الإصلاحية مرهونة بقوى داخل الدولة أشار إليها جلالة الملك في أكثر من مناسبة، لا تريد الإصلاح ولا تعمل من أجله، وتقف سدا منيعا أمام أي جهد جاد في هذا المجال.

*نائب الرئيس لشؤون الدراسات في مؤسسة كارنيغي للسلام بواشنطن العاصمة